بعد إعلان السلطات اعتقال 170 شخصاً على خلفية هجوم السبت الدامي

باكستان: الهدوء يعود إلى كويتا.. وأقارب الضحايا يدفنون موتاهم

كويتا - وكالات - وافق الشيعة في باكستان على دفن من قتلوا في احدث تفجير طائفي منهين بذلك اربعة أيام من الاحتجاجات بعد ان قالت الحكومة امس الاول انها اعتقلت 170 شخصا مشتبها به في الهجوم.

وكان التفجير الذي وقع يوم السبت في مدينة كويتا بشمال غرب باكستان قد أودى بحياة 85 شخصا، وفي تكرار لاحتجاج الشهر الماضي بعد هجوم مماثل خلف قرابة مئة قتيل رفض الأقارب المحزونون دفن قتلاهم في توبيخ شديد للحكومة التي يقولون إنها فشلت مرارا في حمايتهم.

ويوم الثلاثاء الغى قادة الشيعة الاحتجاجات بعد ان قال وزير الإعلام قمر الزمان كايرا ان أربعة من المشتبه بهم قتلوا و170 شخصا اعتقلوا خلال ساعات من إعلان الحكومة عن عملية ضد المتشددين.

وقال كايرا «العملية سوف تستمر حتى يتم القبض على كل الجناة».

ولم يتضح كيف استطاعت قوات الأمن الباكستانية تحديد مكان هذا العدد الكبير من المشتبه بهم في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة أو السبب في انها لم تتحرك على هذا النحو من قبل.

ويتسم سجل باكستان فيما يتعلق بملاحقة المشتبه بهم في الإرهاب بالضعف. وكان أكثر من 60 في المائة من المشتبه بهم الذين مثلوا أمام محاكم مكافحة الارهاب في اقليم البنجاب قد افرج عنهم في عام 2011 وهو أحدث عام توجد عنه بيانات متاحة.

وقال الزعيم الشيعي امين شهيدي «لبينا كل مطالبنا. وأكدت لنا الحكومة ان كويتا سيتم حمايتها الآن ولن تتكرر مثل هذه الحوادث».

وقال وزير الداخلية رحمن مالك ان الحكومة أبدلت أيضا رئيس شرطة الإقليم وعرضت اجراءات تحصينات شديدة لجيب الهزارة الشيعي في كويتا. فالذين يغامرون بالخروج يتعرضون لخطر القتل.

والهزارة طائفة عرقية متميزة لها خصائص ولهجة متميزة تجعلهم أهدافا سهلة للمتشددين السنة.

وجرت أيضا احتجاجات لمساندة الشيعة في كويتا في مدن أخرى في انحاء البلاد.

وفي كراتشي المركز التجاري سد محتجون الطريق إلى المطار. وفي العاصمة اسلام آباد تجمع المحتجون خارج المحكمة العليا حيث فتح كبير القضاة جلسات بشأن العنف.

وهو يطالب بتقارير من اجهزة الاستخبارات عما تفعله لمواجهة الخطر من جماعة العسكر جنجوي السنية المتشددة. وكانت هذه الجماعة أعلنت مسؤوليتها عن تفجير يوم السبت وتفجير الشهر الماضي اودى بحياة قرابة 100 شخص، وشرعي حملتهم من التفجيرات والاغتيالات للشيعة إلى زعزعة استقرار باكستان واقامة دولة دينية سنية.

أهالي ضحايا الهجوم اعتصموا لأربعة أيام أمام جثامين قتلاهم ورفضوا دفنهم

كاول رئيس دولة يسلم إلى المحكمة الدولية

لاهاي: غباغبو يمثل أمام «الجنائية» .. وينفي جميع التهم

لاهاي - وكالات: مثل رئيس ساحل العاج السابق لوران غباغبو -المتهم بتدبير خطة لارتكاب عمليات قتل واغتصاب من أجل البقاء في السلطة- امس الاول امام المحكمة الجنائية الدولية للاشتباه في ارتكابه جرائم ضد الإنسانية.

ويواجه غباغبو -الذي رأس بلاده في الفترة من عام 2000 إلى -2011 اتهامات بالمسؤولية غير المباشرة عن 166 عملية قتل، و34 جريمة اغتصاب، و94 جريمة اضطهاد وأعمال لا إنسانية أخرى، ارتكبت في أعمال عنف وقعت في المرحلة التي تلت الانتخابات «2010-2011».

وقتل نحو ثلاثة آلاف شخص خلال أعمال العنف التي أعقبت رفض غباغبو الاعتراف بهزيمته أمام منافسه الحسن وتارا. وجاء في الاتهام أن الهجمات التي شنتها القوات الموالية لغباغبو بين 16 ديسمبر 2010 و12 أبريل 2011 «ارتدت طابعا معمما ومنهجيا»، واستهدفت «مجموعات إثنية أو دينية محددة».

وأكد الاتهام في وثيقته أن «مئات من الخصوم المدنيين قد تعرضوا للهجوم والنهب، وأصيبوا أو كانوا ضحايا عمليات اغتصاب نتيجة هذه السياسة». وأضاف الاتهام أن «منفذي الجرائم كانوا مسلحين ببنادق كلاشنيكوف وسواطير»، موضحا أن «الضحايا قد أعدموا أو أحرقوا أحياء على مرأى من عناصر الشرطة الذين لم يتدخلوا».

ونفى غباغبو -الذي يعتبر أول رئيس دولة يسلم إلى المحكمة الجنائية الدولية- تلك الاتهامات بشدة، ودفع فريق الدفاع عنه بعدم اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بالنظر في القضية.

وخلال جلسات تثبيت التهم هذه -التي يفترض أن تختتم في الـ28 من الشهر الجاري- سيحدد القضاة ما إذا كانت الأدلة التي جمعها الادعاء ضد غباغبو متينة بما يكفي للسماح لاحقا ببدء محاكمته.

واحتشد مئات من أنصار غباغبو أمام مبنى المحكمة المحاط بتدابير أمنية مشددة، ورددوا هتافات تطالب بإطلاق سراحه.

وعلى الرغم من أن منظمات حقوق الإنسان رحبت بالإجراءات القانونية ضد رئيس ساحل العاج السابق، فإنها أعربت عن أسفها لأن أنصار الرئيس الحالي الحسن وتارا لم تتم محاسبتهم.

تتمات

نائب الأمير

فيها وكافة وسائل الاعلام الكويتية المرئية والمقروءة والمسموعة مشيدا بعملها المتواصل من اجل الكويت ورفعتها ودعم مسيرة نهضتها.

سائلا المولى العزيز ان يديم على وطننا نعمة الامن والامان والازدهار وان يحفظ كويتنا الغالية واهلها من كل سوء في ظل قائد مسيرتنا وراعي نهضتنا سمو امير البلاد.

قطار التشريع

وتساؤلهم عن موعد مناقشة الاستجوابين المؤجلين: ان «موعد مناقشتهما ساحدده مع بداية دور الانعقاد القادم»، مشيرا إلى ان هذا الموعد سيكون ضمن مقدمة جدول اعمال مجلس الامة، وليس في منتصف جدول الاعمال او في آخره، الا اذا رأى المجلس غير ذلك.

وكان المجلس قد وافق في جلسة امس الأول على تأجيل استجواب النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود الموجه اليه من قبل النائب فيصل الدويسان، واستجواب آخر لوزير المواصلات وزير الدولة لشؤون الاسكان المهندس سالم الاذينة الموجه اليه من قبل النائب حسين القلاف الى دور الانعقاد القادم.

واقر المجلس خلال جلسته امس بالاجماع في المداولتين الاولى والثانية تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم «25» لسنة 2012 باصدار قانون الشركات وأحاله الى الحكومة.

واقر المجلس جميع مواد القانون، مع إجراء تعديل على نص المادة 50 لتنص على ان «يقسم رأسمال الشركة الى أسهم اسمية متساوية القيمة، بحيث لا تقل القيمة الاسمية للسهم عن عشرة فلوس، ولا تجوز تجزئة السهم، وانما يجوز ان يشترك فيه شخصان او اكثر، على ان يملكهم تجاه الشركة شخص واحد، ويعتبر الشركاء في السهم مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات المترتبة على هذه الملكية، وتصدر الاسهم بالقيمة الاسمية، ولا يجوز إصدارها بقيمة ادنى، الا اذا وافقت الجهة الرقابية، ضمن الضوابط والشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية».

واشاد عدد من النواب بهذا القانون الذي يصب في مصلحة البلاد ويساهم في تعزيز ودفع عجلة الاقتصاد الكويتي، ويعالج العديد من المشكلات والمثالب التي تضمنها القانون السابق الذي مضى عليه اكثر من 60 عاما.

واكدوا أهمية هذا القانون وتكريسه لمبدأ حرية التجارة والذي يوجب على وزارة التجارة اخطار المؤسسين باتمام تأسيس الشركة خلال موعد اقصاه ثلاثة ايام عمل من استيفاء المستندات التي يطلبها القانون.

وقالوا ان هذا القانون سيحمي المساهمين الصغار ويذهب باتجاه حماية المال العام ويحقق الحوكمة، مشيرين الى تأكيد مؤسسات دولية مثل البنك الدولي أهمية القانون في التشريعات الاقتصادية في البلاد.

واوضحوا ان التعديل الجديد في القانون راعى استبعاد شرط الاقامة، مما يساهم في استقطاب الاستثمارات الاجنبية لدولة الكويت، مشيدين بفكرة تنظيم تأسيس الشركات التي لا يكون غرضها الاساسي تحقيق الربح.

وشددوا على ضرورة ان يضمن قانون الشركات الجديد الدور الرقابي، خصوصا فيما يتعلق بالشركات التي تساهم الحكومة فيها، مؤكدين ضرورة اجبار اصحاب الشركات وفقا للقانون على توظيف الكويتيين في الادارة العليا والوسطى لهذه الشركات، والا يقتصر توظيفهم على الوظائف المتدنية.

من جهة أخرى وافق المجلس بالاجماع أيضا وفي المداولتين الاولى والثانية على تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية، عن اقتراحين بقانونين في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة واحالهما الى الحكومة.

واكد وزير التجارة والصناعة انس الصالح في كلمة له امام مجلس الامة اهمية هذا القانون الذي طال انتظاره، والذي يكمل قانون التأمين ضد البطالة الذي اقره المجلس في جلسته امس، مضيفا ان القانونين يصبان في مصلحة الشباب والاصلاح الاقتصادي.

وتنص المادة الاولى من القانون على تعريف بعض الكلمات والعبارات الواردة في القانون وانواع المشروعات التي يرعاها ومجالاتها، فيما نصت المادة الثانية على ان تكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة تلحق بالوزير المختص المكلف من مجلس الوزراء بالاشراف على الصندوق وممارسة الاختصاصات المنصوص عليها في هذا القانون.

وحددت المادة الثالثة اغراض الصندوق، فيما نصت المادة الرابعة على رأسمال الصندوق، حيث قررت ان يتولى الصندوق ادارة رأسمال قيمته «مليارا دينار كويتي» لتحقيق اهداف هذا القانون.

وتضمنت المادة الخامسة شروط الاستفادة من عمل الصندوق، ونصت على قاعدة اساسية، حيث يلتزم مجلس الادارة بوضع خطة وحد ادنى لعدد المشروعات التي يدعمها سنويا، مع مراعاة التنويع في نشاط هذه المشروعات.

ونصت المادة السادسة على الزام مجلس الوزراء بأن يصوغ عقدا نموذجيا يتضمن الاسس الخاصة بشروط التعاقد بصورة نافية للجهالة، وذلك توحيدا وتحقيقا للمساواة في المعاملة بين جميع المستفيدين من خدمات الصندوق.

وتضمنت المادة السابعة قواعد الميزانية المستقلة للصندوق فيما نظمت المادتان الثامنة والتاسعة الامور المحاسبية والرقابة اللاحقة لديوان المحاسبة.

ونصت المادة العاشرة على تنظيم استغلال اراضي الدولة التي تخصص لمشروعات الصندوق وفق قواعد محددة نصت عليها المادة، اما المادة الـ11 فنصت على معايير المفاضلة والاختيار بين المشروعات وتقييم متطلبات المبادرين.

وتطرقت المادة الـ12 الى تشكيل مجلس الادارة والمادة 13 الى تنظيم شؤون مجلس الادارة من حيث مدته واجتماعاته، فيما نصت المادة الـ14 على تشكيل لجان فنية دائمة لمعاونة مجلس الادارة في دراسة المشروعات من الناحية الفنية.

ونصت المادة الـ15 على منع تضارب مصالح المسؤولين في الصندوق مع المصلحة العامة، ومنعت ان يكون لهم مصالح خاصة فيما يشاركون فيه وفيما يصدر عنه من قرارات ورتب على ذلك بطلان القرارات واعتبارها كأن لم تكن.

وتطرقت المادة الـ16 الى اختصاصات مجلس الادارة والمادة الـ17 الى مجلس استشاري أعلى مشكل تشكيلا خاصا للرقابة والمتابعة لأعمال وقرارات مجلس الادارة، وتقييم وتقويم عمل الصندوق، واصدار توصيات في هذا الشأن على ان يرفع تقريره الى كل من مجلس الوزراء ومجلس الامة.

ونصت المادة الـ18 على ان يكون رئيس مجلس الادارة هو الممثل القانوني للصندوق، وله ان يفوض بعض اختصاصاته الى نائب الرئيس او العضو المنتدب الرئيس التنفيذي.

ونظمت المادة الـ19 انشاء وتشكيل وعمل لجنة تظلمات دائمة للنظر في التظلمات التي تقدم ضد القرارات التي تصدر عن ادارة الصندوق، فيما نظمت المواد 20 و21 و22 شؤون الجهاز الاداري للصندوق.

ونصت المادة 23 على تأسيس اعتماد حاضنات للمشروع والمادة 24 على مراحل دعم المشروع والمادة 25 على تمويل الصندوق للمشروع بنسبة لا تزيد عن 80 في المئة من المشروع، فيما نظمت المادة 26 قواعد التمويل وطرق السداد.

وتطرقت المادة 27 الى معاونة المشروعات بمنح منتجاتها وخدماتها الفضلية في باب عقود الدولة، وتضمنت المادة 28 مواجهة حال تعثر صاحب المشروع على ادارته للمشروع، فيما نصت المادة 29 على اجراءات تقديم الطلبات للصندوق والمادة 30 على الحوافز والمزايا الاخرى التي يقدمها الصندوق لصالح المشروعات التي يديرها.

إلى ذلك رفض مجلس الامة في جلسته التكميلية امس طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن النائبين نواف الفزيع وعبدالحميد دشتي، في قضيتي جنح صحافة.

نواب: التلويح

خالفت القانون وخرجت عن اطارها العام.

وقال التميمي في تصريح للصحافيين في مجلس الامة يجب على هذه المؤسسات الا تنجر الى هذا النفق المظلم بالعمل السياسي وألا تسمح بأن تكون غطاء لحماية بعض السياسيين الذين اخطؤوا بحق انفسهم وبحق الكويت.

وناشد العقلاء في هذه المؤسسات بأن يقدموا المصلحة الوطنية ويقطعوا الطريق على هؤلاء السياسيين الذين استنفذوا كل الأوراق، وألا تكون النقابات ملجأ لهم للتغطية على اخطائهم، معتبرا ان توقيت هذه الدعوات بالتزامن مع الاحتفالات الوطنية امر مستغرب ولا يصب في الصالح العام.

واكد ان النواب سيدعمون وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في القيام بواجبها في هذا الجانب، وهي جادة في تطبيق القانون لأن الجمعيات والنقابات لها لوائح وقوانين ويجب الا تجير في العمل السياسي لأجل مصالح سياسية، مشددا على ان من يتعدى على القانون ايا كان سيدفع الثمن غاليا.

ورفض محاولة شل الحياة والقطاعات الخدمية من خلال العبث السياسي، لافتا الى ان هناك توصيات من قبل المجلس وجهت لوزيرة الشؤون لأن تذهب الى ابعد مدى في تطبيق القوانين واللوائح على النقابات المخالفة والتي يفترض ان يقتصر عملها في متابعة حقوق العمال والموظفين وتبني قضاياهم دون التدخل في الشأن السياسي.

من جانبه قال عضو مجلس الامة النائب عصام سلمان الدبوس إن قرار المجلس بتأجيل الاستجوابات لدور الانعقاد المقبل لا يمكن ان يكون تخليا عن هذه الأداة المهمة من ادوات المحاسبة وليس استبعادا او إسقاطا لها وإنما جاء لإقامة الحجة على الحكومة لأن جميع الحكومات السابقة كانت تختبئ وراء حجة ان الاستجوابات المتلاحقة كانت تعيقها عن الإنجاز ولم تترك لها فرصة للعمل بل عطلت مسيرة التنمية في البلاد.

واضاف الدبوس في تصريح صحافي بأن تأجيل الاستجوابات جاء ترجمة لرغبة سمو امير البلاد بأن يكون هذا المجلس مجلس اداء وإنجاز لتحقيق تطلعات الشعب الكويتي والالتفات لهموم الوطن والمواطنين ورفع المعاناة عن كواهلهم، لافتا إلى اننا إذا كنا نريد تحقيق تطلعات الشارع الكويتي بدفع عجلة التنمية وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد وخلق حالة مجتمعية عنوانها التطلع للأفضل فهذا يتطلب منح الحكومة فرصة كاملة للإنجاز فإن قامت بذلك فهذا ما نتطلع إليه وإن لم تفعل فمنا بمحاسبتها، مشددا على ان الهدف ليس تكبيل الحكومة او إعاقة عملها، داعيا إياها لأن تستثمر هذه الفرصة المتاحة لتسريع الإنجاز وحث الخطا على طريق تحقيق تطلعات وأماني الشعب الكويتي في حل ومعالجة الملفات العالقة والمزمنة او على اقل تقدير وضع خارطة طريق قابلة للتنفيذ لإيجاد حلول عملية لهذه الأزمات ورسم منهج عملي لتحقيق هذه التطلعات المشروعة.

وأكد الدبوس أن هذا التأجيل للاستجوابات لا يمكن ان يفهم على انه فرصة مفتوحة للحكومة، مشددا على أن هذه المهلة تنتهي مع بداية دور الانعقاد المقبل وبعدها سيكون لكل حادث حديث، وكفانا تعطيلا لمصالح البلاد والعباد وتسابقا لأن يقوم كل طرف بتحميل المسؤولية في التعطيل للطرف الآخر.

وأشار الدبوس إلى أن مبدأ تأجيل الاستجوابات ومنح الحكومة فرصة للأداء وسد الذرائع الحكومية بهذا الخصوص ليس مبدأ جديدا وهي ليست دعوة مبتكرة مذكرا بأنه قدم في العام 2008 اقتراحا برغبة لمجلس الأمة الذي كان عضوا فيه بتأجيل الاستجوابات مدة زمنية محددة لكن تلك الدعوة لم تلق آذانا صاغية آنذاك بحكم الأجواء السياسية التي كانت سائدة لكنها اليوم وجدت طريقها للنور.

وختم الدبوس بالتأكيد على اننا مقبلون على مرحلة سياسية واقتصادية جديدة يأمل الكثيرون منها الإنجاز للبلاد وتحقيق رغبة سمو الأمير والمواطنين في تحقيق التنمية ودفع عجلة التطوير لافتا إلى أن هناك من يتربص بهذا المجلس ويريد الإساءة إليه وعلينا جميعا تفويت الفرصة عليه بالتعاون ومزيد من الانسجام في العمل بين السلطات.

المعتوق للدول

بها في مؤتمر الدول المانحة الى سوريا والذي عقد بدولة الكويت في شهر يناير الماضي.

وقال المعتوق في تصريح لـ«كونا» اثر انتهاء اعمال المنتدى الانساني السابع حول سوريا الذي اختتم اعماله امس «ان ما يتعرض له الشعب السوري اقل ما يمكن ان يوصف به هو جحيم ومأساة انسانية تتطلب منا جميعا مضاعفة الجهود لنصرة هذا الشعب الاعزل في محنته».

واضاف «لقد استمعنا الى كلمات مختلف الدول الاعضاء والتي تضمنت اشادات بمؤتمر المانحين الذي عقد في الكويت ودور حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في انجاح هذه المبادرة».

رئيس الأركان

البحرية حيث كان في استقباله آمر القوة البحرية العميد الركن جاسم الانصاري قبل ان يتوجه الى مركز عمليات القوة البحرية حيث استمع الى شرح عن أهم المجريات التعبوية وكيفية التعامل معها من قبل ضباط القوة البحرية وكيفية التنسيق مع قوات درع الجزيرة المشتركة في العمليات الدفاعية.

واشاد رئيس الاركان بما شاهده من تخطيط وتنفيذ وانسجام للقوات بما يعود بالمنفعة على قوات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

رافق رئيس الاركان العامة للجيش في جولته التفقدية عدد من اعضاء مجلس الدفاع العسكري وكبار ضباط الجيش.

«الصحة»: دجاج

الجهة المسؤولة عن إعداد وتقديم الوجبات الغذائية في جميع المستشفيات الحكومية وافت قسم مختبرات الصحة العامة بعينة من دجاج نايف لإجراء الفحوصات المخبرية اللازمة عليها للتأكد عن ما اثير اخيرا عن عدم صلاحيته.

واضافت ان الادارة اتخذت الاجراءات المعمول بها واخبرت وزارة الصحة بالنتائج مبينة انه وفقا لنموذج طلب فحص العينة فقد البتت نتيجة فحص المختبر صلاحية دجاج نايف للاستهلاك الآدمي.

«البلدية»: مصادرة

الطرق في فرع بلدية الجهراء فيصل العتيبي في تصريح صحافي أمس ان الحملة تأتي ضمن الاستعدادات المواكبة للاحتفالات بالعيد الوطني وذكرى التحرير خصوصا ما يتعلق بالنظافة العامة واشغالات الطرق الى جانب التركيز على الجانب الغذائي حماية للمستهلكين.

واضاف العتيبي ان فريق اشغالات الطرق يعمل على قدم وساق للقضاء على الظواهر السلبية المتمثلة في الباعة الجوالين الذين يفترشون الطرق السريعة والساحات العامة ويعرضون بضائعهم في الهواء الطلق ما يعرضها الى التلف ويضع هؤلاء الباعة تحت طائلة المساءلة القانونية لمخالفتهم قوانين ولوائح البلدية ذات الصلة.

واوضح ان الاجهزة الرقابية ماضية في تطبيق الاجراءات القانونية ازاء اي مخالفة حفاظا على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين داعيا الجميع الى عدم التعامل مع الباعة الجوالين كونهم غير مؤهلين صحيا ولعدم حصولهم على الشهادات الصحية التي تثبت خلوهم من الامراض المعدية.

وذكر ان مراقبة اشغالات الطرق التابعة لادارة النظافة العامة واشغالات الطرق في فرع بلدية الجهراء وبالتنسيق مع ادارة العلاقات العامة ومساندة قوة من مديرية الأمن بمحافظة الجهراء نفذت الحملة والتي استهدفت القضاء على ظاهرة الباعة الجوالين في مناطق المطلاع - النعيم - نيماء - الجهراء الصناعية - كبد - السالمي.

من جانب آخر اشارت البلدية الى توفيرها ارقاما في المحافظات الست بديلة للخط الساخن «139» المتعطل لاسباب خارجة عن ارادتها وذلك بهدف خدمة المواطنين والمقيمين وتلقي بلاغاتهم وشكاواهم هي: «العاصمة 1855555 - الجهراء 1855552 - حولي 1855550 - مبارك الكبير 1854444 - الفروانية 1855551 - الاحمدي 1852222.

«الداخلية»: خطة

في تصريح صحافي أمس انه تم حشد جميع اجهزة وامكانات الوزارة البشرية والفنية والتوعوية لانجاح الاحتفالية الوطنية مؤكدا اهمية دور الادارة العامة للرقابة والتفتيش في متابعة الضبط والربط في العمل الشرطي واظهار رجال الامن بالصورة المشرفة وبما يليق بالجهاز الامني.

واوضح ان الخطة اعتمدت على متابعة كل المهام الامنية المعتمدة لعموم الاجهزة الامنية خلال الاحتفال والعمل على رفع تقارير في حال وجود اي ملاحظات.

واضاف ان الادارة تقوم بعمل اسناد لقطاعات اجهزة وزارة الداخلية ومتابعة الشكاوى والتحقق منها ومحاسبة المسيئين واتخاذ كل الاجراءات القانونية بحقهم مشيرا الى قيامها بالتحقق من الموقوفين في المخافر والنزلاء ومتابعة اوضاعهم من الناحية الصحية والتأكد من معاملتهم بالطرق القانونية مع الحرص على القيم وحقوق الانسان التي تتميز بها دولة الكويت.

وذكر ان عمل الرقابة والتفتيش لن يقتصر خلال الاحتفالات على العمل اليومي ومتابعة كل الفعاليات الخاصة في كل مناطق الكويت وانما سيمتد كذلك للاسواق والاماكن الترفيهية علاوة على متابعة اوامر العمليات والمناوبات في جميع قطاعات الوزارة والمخافر للاطمئنان على حسن سير العمل الامني.

واشار الى متابعة الادارة كذلك لجميع الآليات العسكرية الخاصة بوزارة الداخلية والتحقق من مدى سلامتها واجهزتها ومعداتها حتى تقوم بالواجب المنوط بها على اكمل وجه.

وبين ان عمل ضباط وافراد الادارة العامة للرقابة والتفتيش سيتضاعف لخدمة المواطنين والمقيمين بهذه المناسبة داعيا الجميع الى عدم التردد في التقدم بشكاواهم في حال حدوث اي تجاوز من رجال الامن.

واكد متابعة تلك الشكاوى والعمل على حلها موضحا انه ستتم مخاطبة الادارات العامة لكل القطاعات الامنية لتزويدها بالخطط المستقبلية ومراجعة تطبيقها وذلك للتأكد من الانضباط وتفادي السلبيات لتحقيق الهدف المنشود وذلك في اطار حرص الوزارة الدائم وسعيها الدؤوب للارتقاء بمستوى الخدمات وتميز الاداء لجميع قطاعاتها ومنتسبيها.

مصر: «الإنقاذ»

للقصاص من قتلة الشهداء في جميع انحاء الجمهورية وندب قضاة تحقيق محايدين لجميع الجرائم، و«تشكيل حكومة محايدة تحمل شروط الثقة من جميع الأطراف في كفاءتها وحيادها وفي تحمل مسؤوليتها لتحقيق مطالب الجماهير».

واشترطت جبهة الإنقاذ التي ينسق أعمالها المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي تشكيل «لجنة قانونية محايدة لمراجعة الدستور وطرح التعديلات على الاستفتاء الشعبي».

واشترطت «اختيار نائب عام جديد يتفق مع قواعد استقلال القضاء ونصوص الدستور».

سوريا: روسيا

موسكو «لا يمكن لأي من الطرفين أن يسمح لنفسه بالرهان على حل عسكري. إنه طريق لا يقود إلى أي مكان، بل إلى دمار الطرفين».

وأضاف لافروف «نبذل ما في وسعنا لتهيئة الظروف لبدء هذا الحوار في أسرع وقت بدون شروط مسبقة طبقا للاتفاقات المنصوص عليها في بيان جنيف التي يعمل مبعوث جامعتكم والأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي على تحقيقها».

وحول الوضع في الشرق الأوسط قال لافروف إن موسكو ليست راضية عن الوضع القائم في المنطقة، نظرا إلى «عدد من الأمور التي تثير قلقنا وقلقكم».

وأوضح أنه يقصد ظهور بؤر للنزاعات المسلحة في المنطقة، وتنامي ظاهرة التطرف والإرهاب، وانتشار الأسلحة دون حسيب أو رقيب.

وحث لافروف الجامعة على أن تؤدي دورا رئيسيا «في حل النزاعات الدائرة في العالم العربي بعيدا عن أي تدخل خارجي لا يوافق عليه مجلس الأمن الدولي».

وأكد لافروف على أن روسيا تؤيد قرار الجامعة العربية بشأن عقد مؤتمر يتبنى إعلان إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مشيرا إلى أن روسيا ستعمل على تنفيذ هذا القرار.

الوفيات

■ خالد وليد خالد الضاحي، 26 عاماً، شيع، الرجال: الشهداء - ق4، ش413، م8، النساء: العدان - ق6، ش6، م25، ت: 99331139 - 69616888 - 97993444.

■ خليل علي سلمان السلمان، 58 عاماً، شيع، سلوى - ق1، شارع المتنبي، حسينية الإمام الحسين، ت: 97608881 - 99341514.

■ هيا صالح البطي، أرملة علي حسين البطي الخالدي، 81 عاماً، شيعت، جابر العلي - ق4، ش32، م13، ت: 66728717.

■ محمد بخيت الدهام، 64 عاماً، التشييع في التاسعة من صباح اليوم، الرجال: الخالدية - ق4، ش40، م4، ديوان الدهام، النساء: مبارك الكبير - القصور، ق7، ش40، م7، ت: 24848343 - 25428644.

■ محمد علي عبدالعزيز الهزاع، 47 عاماً، شيع، الرجال: المنصورية - الحسينية العباسية، النساء: العدان - ق2، ش37، م2، ت: 66118744 - 99074421.

■ عبدالله معلث الصالح الرشيدي، 77 عاماً، شيع، الرجال: الرحاب - ق3، ش104، النساء: عبدالله المبارك - ق9، ش927، م8، ت: 66424532 - 50266999.

■ مبارك جزا مبارك العصيمي، 48 عاماً، شيع، الرجال: الرقة - ق2، ش16، م336، النساء: الجهراء - النعيم، ق2، ش20، م2، ت: 66282222.

■ زابار ان محمد فهد العجمي، 71 عاماً، شيع، سعد العبدالله - ق9، ش922، م22، ت: 66661156 - 99793426.

■ محمد إبراهيم يوسف العبيدلي، 86 عاماً، شيع، الرجال: المتلف - ق1، ش165، م2، النساء: المتلف - ق3، ش3، م281، ت: 55558266 - 97652128 - 23729445.

■ نافع شباط محسن العطاسي المطيري، 55 عاماً، شيع، الرجال: عبدالله المبارك - ق8، ش834، م37، النساء: سعد العبدالله - ق10، ش58، م6، ت: 66040939 - 99892604.

إنا لله وإنا إليه راجعون